النظام المحاسبي البنكي كنظام معلومات

حسيني منال* درحمون هلال**

Abstract:

Accounting banking system is an information system based on inputs which represents the documentary Group to process it according to the theory of double-entry depending on the set of principles and accounting rules laid down by the financial accounting system, recognition , in addition to a manual or blog accounts are seven groups, to submit in the last set of outputs and of the financial statements .

Keys word : Accounting System banking, Financial Statements of the bank.

Résume :

système bancaire comptabilité est un système d'information basé sur des données qui représentent le groupe documentaire, de le traiter selon la théorie de la double entrée en fonction de l'ensemble des principes et règles comptables établies par le système de comptabilité financière en plus d'un compte d'annuaire sont sept groupes et limitent divers événements économiques de la Banque, pour fournir la dernière série de sorties et des états financiers

Les Mots clés: système comptable bancaire, les états financiers de la banque.

الملخص:

يعتبر النظام المحاسبي البنكي نظام معلومات يعتمد على مدخلات والمتمثلة في المجموعة المستندية، يقوم بمعالجتها وفقا لنظرية القيد المزدوج اعتمادا على مجموعة المبادئ و القواعد المحاسبية المنصوص عليها من خلال النظام المحاسبي المالي ،و مدونة حسابات تتكون من سبعة مجموعات،ليقدم في الأخير مجموعة من القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي البنكي، القوائم المالية البنكية

* أستاذة مساعدة قسم "أ"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

** أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2- لونيسي علي.

مقدمة:

لنجاح أي نظام رقابة داخلي لأي مؤسسة يجب أن يتوفر فيه مجموعة من المقومات و الدعائم ،كالفصل بين الوظائف لسهولة تحديد المسؤوليات، وجود ضمن الهيكل التنظيمي وظيفة المراجعة الداخلية ، واعتماد المؤسسة على نظام محاسبي سليم بكل عناصره ومقوماته،والبنوك تقوم بنشاطات تختلف على المؤسسات الاقتصادية إلا أنها تحتاج إلى نظام محاسبي تستعين به في تسجيل عملياتها،ولقد خصص لها مخطط محاسبي (1992) ، ولكن بعد تغيير الجزائر لنظام المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني الى نظام المحاسبة المالية (بعد 2010)، تم تغيير أيضا النظام المحاسبي البنكي بما فيه المخطط المحاسبي البنكي ،هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي و النظام المحاسبي المالي البنكي (بعد 2010) ؟

يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية للإجابة عن السؤال الرئيسي :

1- هل يعتمد النظام المحاسبي البنكي على نفس المبادئ والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ؟

2-ما هي أهم القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي البنكي ؟ وهل هي نفسها القوائم المالية للمحاسبة المالية؟

للإجابة عن هده الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

1- بالنظر الى سبب تغيير أو تعديل النظام المحاسبي البنكي ،يمكن القول أن هذا الأخير يعتمد على بعض مبادئ النظام المحاسبي المالي ؛

2-نظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنوك فهي تقوم بإعداد قوائم مالية تختلف عن تلك التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الاقتصادية؛

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية ، و اختبار صحة الفرضية من خلال العناصر التالية :

1-النظام المحاسبي كنظام معلومات؛

2-مفهوم النظام المحاسبي المالي البنكي؛

3-المخطط المحاسبي البنكي للنظام المحاسبي المالي البنكي؛

4-القوائم المالية للبنوك ضمن النظام المحاسبي المالي البنكي.

1-النظام المحاسبي كنظام معلومات :

قبل التطرق إلى النظام المحاسبي نعرج لتحديد مفهوم نظام المعلومات .

1-1) تعرف نظام المعلومات :

1-1-1) التعريف الأول :

يعرف بأنه :"الطريق المنظمة التي تعمل على تامين المعلومات المتعلقة بالنواحي التشغيلية الداخلية، والمعلومات الخارجية المستمدة من ماضي المؤسسة وحاضرها وتوقعات المستقبل بالنسبة لها " [1] :

1-1-2) التعريف الثاني :

يعرفه إبراهيم سلطان على أنه : "مجموعة الإجراءات التي تتضمن تجميع، تخزين،توزيع، نشر، واسترجاع المعلومات التي تهدف إلى تدعيم عمليات صنع القرار والرقابة داخل المؤسسة باستعمال مختلف التقنيات والأدوات المتاحة " [2] .

من خلال التعريفين السابقين يمكننا إعطاء تعريف شامل لنظام المعلومات على أنه: طريقة لتجميع، تبويب، تخزين، ...الخ، مجموعة من المعطيات لتأمين المعلومات التي تهدف إلى تدعيم صنع القرارات داخل وخارج المؤسسة.

1-2) عناصر نظام المعلومات :

من خلال التعاريف السابقة لنظام المعلومات يمكننا استخلاص أهم مكونات أو عناصر أي نظام معلومات :

1-2-1) المدخلات :

مواد أو حقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي ،ما لم تتحول إلى معلومات [3] .

1-2-2) المعالجة :

ويقصد بها تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها وتخزينها وإدخال التعديلات عليها حتى تصبح صالحة للاستخدام في عملية اتخاذ القرارات التسييرية [4] .

1-2-3) المخرجات :

فهي مجموعة البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنا خاص، وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها [5] .

1-2-4) التغذية العكسية :

في بعض الأحيان المعلومات المخرجة لنشاط محدد قد تكون هي الأخرى مدخلات ثانية بغرض إعادة معالجتها بغرض الحصول على مخرجات أخرى مثل استعمال الميزانية الختامية للمؤسسة الاقتصادية للدورة ن كميزانية افتتاحية (كمدخلات) للدورة المقبلة[6].

من خلال ما سبق نلاحظ أن أي نظام في المؤسسة إذا توفرت فيه العناصر الأربعة السابقة الذكر أي يعتمد عل مجموعة من المعطيات، يقوم بمعالجتها ليعطينا أو يوفر للمؤسسة مجموعة من المعلومات يمكن استخدامها من قبل أطراف عديدة أو استخدامها كمعطيات في نفس النظام يعتبر **كنظام معلومات**، مثل نظام معلومات للإنتاج، للتسويق، وللمحاسبة .

1-3) مفهوم النظام المحاسبي (نظام المعلومات المحاسبي) :

يعرفه حسين بلعجوز بأنه : " احد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والجهات الحكومية والدائنين، والمستثمرين وإدارة المؤسسة [7].

وهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات اليومية؛
- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرارات ؛
- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري؛
- يساهم في تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام جديد.

من خلال التعريف للنظام المحاسبي نلاحظ انه ينطوي على جميع عناصر نظام المعلومات من مدخلات، مستندات ووثائق وبيانات عن الأحداث التي قامت بها المؤسسة، من ثم يقوم بمعالجتها، وتوفير مجموعة من المعلومات لأطراف داخلية وخارجية عن المؤسسة. .

2) النظام المحاسبي المالي البنكي :

يتميز النشاط البنكي عن غيره من قطاعات الإنتاج الأخرى بعدة خصائص يمكن ا لنظر إليها من ناحيتين:طبيعة العمليات البنكية، ومصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية كما يلي :

2-1) طبيعة العمليات البنكية:

تتميز بعدة خصائص منها [8] :

- تعتمد في ممارسة نشاطها على إيداعات العملاء (الزبائن)؛
- إن أساس عمل البنوك هو المتاجرة بالنقود؛
- يتطلب مجموعة من المقومات و المتمثلة في الأقسام الداخلية التي يؤدى البنك وظائفه من خلالها.

2-2) مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية:

تعتمد البنوك في نشاطها على نوعين من مصادر التمويل،داخلية والمتمثلة في رأس مال المدفوع والاحتياطات، ومصادر خارجية والمتمثلة أساسا في الودائع والقروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى.ويمكن استخدام هذه الأموال في عدة مجالات كتقديمها في شكل قروض أو استثمارها في مشاريع استثمارية أخرى [9].

2-3) مميزات النظام المحاسبي البنكي :

من أهم الخصائص التي يتميز بها[10]:

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق التقييد والمعالجة ؛
- الأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج الأرصدة؛
- يتطلب تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية نظرا لتشابه عمليات البنك وتكرارها؛

- يتميز بالمرونة نظرا لمرونة عمل البنك، لكي يستطيع تقديم المعلومات والكشوف لمستخدميها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة ؛
- قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي.

2-4) مقومات النظام المحاسبي البنكي :

يحتاج نظام المعلومات المحاسبي إلى مجموعة من المقومات[11]:

2-4-1) المجموعة المستندية:

المستند هو الوسيلة التي يتم بواسطتها توجيه القيد المحاسبي نحو المجموعة الدفترية الخاصة به، كما يعتبر في الوقت ذاته المستند إثبات قانوني لمعاملات البنك مع الغير، والمستندات هي أداة جمع البيانات وحصره حيث يتم إعداد مستند مستقل لكل عملية من العمليات التي يقوم بها . ويمكن تعريف المستند أيضا على أنه الطريقة أو السبيل الذي تتبعه المؤسسة في تنظيم دورة محاسبية كاملة، متمثلة في المصادر التي تؤخذ منها البيانات والدفاتر والسجلات أو القوائم التي تنفذها هذه البيانات. المستندات هي من أهم مدخلات النظام المحاسبي،وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، فهي مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي، ، إذن المستندات هي المصدر الأساسي للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية، وتعد عادة من أصل وأكثر من صورة حتى يتم تداولها في الأقسام الفنية المختلفة التي تتأثر بالعملية.إن تصميم نظام مستندي للبنك، يعني تصميم لأشكال المستندات، عدد النسخ من كل مستند البيانات الواجب أن يتضمنها كل منها حيث تضمن المستندات الحد الأدنى للبيانات التي يستلزمها طبيعة العمل وحاجة الإدارة.لذا نجد أن المستندات بالبنوك تتميز بدورة خاصة ودقيقة، والتضحية بأحد مراحلها يمثل تضحية بنتائج نظم المعلومات المحاسبية .

2-4-2) المجموعة الدفترية:

ويتم التسجيل فيها من واقع المستندات وفقا لنظرية القيد المزدوج، وتختلف المجموعة الدفترية التي يحتفظ بها البنك التجاري تبعا لطريقة الطريقة المحاسبية التي يتبعها في تسجيل عملياته المالية،وأكثر هذه الطرق شيوعا هما : الطريقة الفرنسية والطريقة الانجليزية.

2-4-2-1) الطريقة الفرنسية:

أو ما تسمى بنظام المحاسبة المركزية، وهي المعتمدة في أغلب البنوك، حيث يتم استخدام اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ المساعد في أقسام البنك المختلفة، ومنها يتم القيد في دفتر اليومية المركزية وثم ترحل إلى دفتر الأستاذ العام، حيث يتم تسجيل العمليات أول بأول على أثر حدوثها في دفتر اليوميات المساعدة، ومنها يتم ترحيلها بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية في دفتر الأستاذ المساعد، وفي نهاية اليوم تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة ويجري بها قيود إجمالية في دفتر اليومية العامة (اليومية المركزية)، ثم يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام.

2-4-2-2) الطريقة الانجليزية:

بموجب هذه الطريقة يتم قيد العمليات تفصيلا بمجرد حدوثها في دفاتر القيد الأولي[التي تعادل اليوميات المساعدة في الطريقة الفرنسية]، ومن دفاتر القيد الأولي يتم الترحيل إلى الحسابات الفردية المختصة في دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية، وفي نهاية كل فترة معينة تؤخذ مجاميع دفاتر القيد الأولي، ويتم ترحيلها إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، أي أنه بموجب هذه الطريقة فإن البنك يستغني عن دفتر اليومية العامة المعتمدة في الطريقة الفرنسية .

2-4-3) الدليل المحاسبي أو دليل الحسابات:

عبارة عن قائمة بالحسابات المستخدمة في البنك، وأرقامها ورموزها وفقا لخطة معينة، وترميز أو ترقيم الحسابات يساعد في عملية الترحيل كما يفيد في توفير الوقت والجهد، حيث يصنف بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة، والتي عن طريقها تتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها، ودليل الحسابات يمثل حلقة الربط الأساسية بين كل من المستندات واليومية ودفتر الأستاذ والقوائم المالية.

2-4-4) أنظمة الرقابة الداخلية:

وتشمل وسائل الرقابة المحاسبية والإدارية، بالإضافة إلى الضبط الداخلي، حيث تعمل جميعا على ضمان الدقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ

التعليمات الإدارية منها التدقيق الداخلي والتفتيش، وموازين المراجعة الدولية والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء..الخ.

2-5) القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي البنكي في الجزائر :

يقصد بالقواعد المحاسبية المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي . وبناء على مداولة مجلس النقد و القرض في 23يوليو 2009، فقد ألزم على البنوك أن تسجل عملياتها وفق المبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 ووفقا لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول و الخصوم والإيرادات و المصاريف بموجب المرسوم التنفيذي 26مايو 2008 (08_156) ماعدا العمليات الصعبة و السندات تخضع لقواعد خاصة وهذا ابتداء من فيفري 2010 [12] .

يقوم هذا النظام على مجموعة من المبادئ (نفس مبادئ النظام المحاسبي المالي) [13]:

2-5-1) محاسبة التعهد:

وهي التي تتطلب تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء انجر عنها تدفق نقدي أم لا، إضافة إلى أنه يتم الاعتراف بها ضمن القوائم المالية.

2-5-2) استمرارية الاستغلال:

وفقا لهذا المبدأ يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن النشاط مستمر في المستقبل.

2-5-3) التكلفة التاريخية:

وتعني أنه كل عناصر الأصول والخصوم تسجل بقيمتها التاريخية وقت الحصول عليها أو وقت نشوء الدين مع ضرورة إعادة تقييمها.

2-5-4) المصداقية:

أي تكون المعلومات المقدمة ضمن القوائم المالية معدة وفق طرق وأساليب علمية ومعبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2-5-5) أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

يشترط هذا المبدأ التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس الظاهر الاقتصادي.

2-5-6) أدلة الإثبات(الدلالة):

يتطلب هذا المبدأ توفر الدليل المادي (الإثبات)أي الوثائق الثبوتية مؤرخة لضمان مصداقيتها.

2-5-7) قابلية الفهم:

يعني أن تكون المعلومات قابلة للفهم، واضحة لكل مستعملي القوائم المالية الذين لديهم مستوى معين ومقبول من الفهم وتتميز بخاصية الشفافية.

2-5-8) عدم المقاصة:

أي عرض كل عناصر الكشوف المالية بالإجمالي و ليس الصافي.

2-5-9) قابلية المقارنة:

تكون المعلومات المالية المدرجة ضمن الكشوف المالية قابلة للمقارنة سواء كانت مقارنة ساكنة أو متحركة.

3)المخطط المحاسبي البنكي :

يحتوي هذا المخطط على ثمانية مجموعات من المجموعة الأولى إلي غاية المجموعة التاسعة (في غياب المجموعة الثامنة)كما يلي[14]:

3-1) المجموعة الأولى : عمليات على الخزينة وعمليات ما بين البنوك

وتشمل على الخزينة والمتمثلة في السلفيات والافتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية، إضافة إلى العمليات ما بين البنوك والتي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والمؤسسات المالية بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.مثل :**ح/10الصندوق** يكون هدا الحساب مدين في حالة إيداع الأموال من طرف الزبائن أو حصول البنك على أموال من مصادر أخرى ، **ح/11 البنك المركزي** ،ومركز الصكوك البريدية وهو كذلك يكون مدين في حالة الإيداع و دائن في حالة السحب منه ،**ح/13 السلفيات و الاقتراضات** يكون هدا الحساب مدين في حالة منح البنك قرض لزبون مالي ودائن في حالة حصوله على قرض من طرف زبون مالي،...الخ.

3-2) **المجموعة الثانية :حسابات العمليات مع الزبائن**

تسجل في حسابات هذه المجموعة كل عمليات البنك مع زبائنه من منح قروض (بغض النظر عن أجال استحقاقها)، استقبال للودائع (ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل ، ...الخ)مثل **ح/20 قروض للزبائن** ويسجل في هدا الحساب القروض الممنوحة و المتحصل عليها من زبائن غير الماليين مدين ودائن على التوالي ،**ح/22 الحسابات العادية للزبائن** ويشمل على جميع العمليات التي يقوم بها الزبون نع البنك ،...الخ.

3-3) المجموعة الثالثة : حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وشهادات الاستثمار، المكتسبة بغرض تحقيق مكاسب مالية. إضافة إلى هذه الأوراق تسجل الديون المجسدة بأوراق مالية، كما يضم عمليات التحصيل وعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسة الخاضعة .مثل ح/30 عمليات على السندات ويضم جميع السندات الى تقتنيها المؤسسة سواء كانت متاحة للبيع ، محتفظ بها الى غاية تاريخ استحقاقها ،أو المقتناة بغرض المتاجرة ، و **ح/34 مدينون ودائنون آخرون و** هو حساب وسيطي يستعمل في عدة عمليات يمكن ان نجده مدين أو دائن حسب العملية ، ...الخ.

3-4) المجموعة الرابعة : القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لنشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، كما يضم القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية، مادية، أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة قي شكل إيجار بسيط.

3-5) المجموعة الخامسة :رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة

تجمع في حسابات هذا الصنف جميع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة، إلى جانب حسابات أخرى (النواتج و الأعباء المؤجلة ،نتيجة السنة المالية ،،،،الخ) مثل **ح/ 56 رأس المال ،ح/58 مرحل من جديد** وهدا الحساب له خصوصية لدى البنك لأنه تم استعماله في مرحلة الانتقال أي في نهاية سنة 2009من اجل تسجيل الفروقات الناتجة عن المعالجة التي قام بها البنك خلال هده المرحلة .

3-6) المجموعة السادسة و السابعة : الأعباء و النواتج

تسجل ضمن حسابات هاتين المجموعتين جميع الأعباء والنواتج التي تتحملها وتحققها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، إضافة إلى:

- المصاريف العامة، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، وخسائر القيم ؛
- العناصر غير العادية،الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة ؛
- الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات؛
- العناصر غير عادية، النواتج.

3-7) المجموعة التاسعة :خارج الميزانية

يسجل ضمن حسابات هذه المجموعة مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة، ومهما اختلفت طبيعة الالتزام، والطرف المقابل .يمكن أن تعقد المؤسسة التزامات :

- التمويل والتي تتوافق مع وعود المساهمة مقدمة لصالح المستفيد؛
- التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص، وهي عملية تلتزم من اجلها المؤسسة لصالح طرف أخر لتامين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير اذ لم يستطيع الوفاء به بنفسه؛
- التزامات على العملة الصعبة وتكون في شكل :
  - عمليات صرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة؛
  - عمليات الصرف لأجل وهي عمليات بيع وشراء العملة الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل انجازها لدوافع أخرى غير آجال الدفع ؛
  - عمليات الإقراض والاقتراض بالعملة الصعبة طالما أن آجال الوضع تحت التصرف لم تنقض بعد.

4)– مخرجـــات النظام المحاسبي البنكي : (القوائم المالية البنكية)

بناء على مداولة مجلس النقد والقرض تم يتم إعداد الكشوف (القوائم) المالية للبنك كما يلي وهذا وفقا للنظام 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية و المحددة ب[15]: الميزانية، جدول النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال، الملاحق .

4-1) الميـــــزانية :

وهي أول قائمة أو كشف نص عليها القانون واجبر نشرها على البنوك، وتضم حسابات المجموعات الخمس الأولى كما يلي(**للاطلاع أكثر انظر الجريدة الرسمية العدد 76 الملحق رقم 01**)،من خلال الميزانية يتضح أن الأصول تحوي العناصر التالية [16]:

- الموجودات المؤسسة في صندوقها ولدى الهيئات المذكورة ضمن العنصر الأول ؛
- العنصر الثاني والثالث والسادس خاص بالأصول المالية المصنفة إلى أصول مالية بغرض تحقيق الربح في الأجل القصير، أصول مالية جاهزة للبيع، وأصول مالية تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها؛
- يضم مختلف القروض والحسابات الدائنة بما فيها المستحقات التابعة على المؤسسات المالية بموجب العمليات البنكية، إضافة إلى القيم المستلمة على سبيل الأمانة ؛
- يحتوي على مجموع السلفيات والحقوق المحازة على الزبائن من غير المؤسسات المالية ؛
- العنصر السابع والثامن يحتوي على الضرائب التي على عاتق المؤسسة للفترة أو الفترات السابقة، والضرائب القابلة التحصيل خلال السنوات اللاحقة؛
- يحتوي العنصر التاسع على المخزونات والحقوق على الغير التي لا تظهر ضمن العناصر الأخرى، إضافة إلى رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد رغم طلبه؛
- العنصر العاشر يضم مقابل الأرباح الناتجة عن عمليات خارج الميزانية، والأعباء المسجلة مسبقا، والإيرادات للتحصيل؛
- يشمل العنصر على سندات مساهمة التي تمت حيازتها للتنازل عنها في المستقبل القريب؛
- الأملاك العقارية المملوكة لتقاضي إيجار أو تثمين رأس المال؛
- العنصرين ما قبل الأخيرين يتعلقان بالأصول المادية والمعنوية المخصصة لغرض الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار، الاستعمال لأغراض إدارية، المحلات التجارية، البرامج المعلوماتية، العلامات،..الخ؛
- العنصر الأخير خاص بفارق الناتج عن عملية تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو اندماج.

بينما عناصر الخصوم تتشكل من:

- الديون اتجاه البنك المركزي ؛
- تحوي الديون اتجاه الهيئات المالية ، إضافة إلى القيم الممنوحة على سبيل الأمانة للمؤسسات المالية؛
- يضم التزامات المؤسسة مع الزبائن الاقتصاديين ؛
- الديون الممثلة بأوراق مالية إضافة إلى سندات الصندوق والأوراق المالية للسوق والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر وفي خارج الجزائر؛
- يشمل العنصر الخامس والسادس عل الضرائب الواجب دفعها للسنة او السنوات السابقة، والضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة ؛
- يعني العنصر السابع والثامن جميع الأصول التي لا يتم إدراجها في العناصر الأخرى، والخسائر الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية والإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع؛
- المؤونات المخصصة لتغطية الخسائر المحتملة والمؤونات على المعاشات والتقاعد لصالح المستخدمين ؛
- نسجل فيها الإعانات المقدمة لأغراض مختلفة (حيازة ممتلكات ، تمويل أنشطة طويلة الآجل)، إضافة إلى المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة ؛
- الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية والافتراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التصفية إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك؛
- يشمل هذا العنصر على القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي، إضافة إلى العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب لاسيما علاوات الإصدار، المساهمة ، الاندماج ...الخ؛
- المبالغ المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح المالية للسنوات السابقة؛

- هذين العنصرين يشتملان على رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في النتيجة والناتج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية، وفوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم للأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية؛
- العنصر ما قبل الأخير المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد؛
- و العنصر الأخير خاص بربح أو خسارة السنة المالية.

2-4) خـارج الميـزانية :

وتضم حسابات خارج الميزانية الخاصة بالتزامات المؤسسة كما يلي [17] : **(للاطلاع أكثر انظر الجريدة الرسمية العدد 76 الملحق رقم 01مكرر)**

- اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع والالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية؛
- فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن ؛
- الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية وغير المالية ؛
- الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك ؛
- اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية؛
- الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى المحصل عليها من الهيئات المالية؛
- الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

3-4) حســـاب النتـــائج :

نلاحظ أن جدول النتائج للبنوك يحتوي على مجموعة من المستويات من النتائج **(للاطلاع أكثر انظر الجريدة الرسمية العدد 76**الملحق رقم 02) [18] :

4-3-1) الناتج البنكي الصافي :

وهو الفرق بين مجموع الفوائد والأرباح والعمولات من جهة والأعباء والخسائر من جهة أخرى الخاصة بنشاط البنك من نواتج وأعباء الاستغلال البنكي و نتائج الأصول المالية لغرض المتاجرة و المتاحة للبيع .

4-3-2) الناتج الإجمالي للاستغلال :

ويمثل الفرق بين الناتج الصافي البنكي وأعباء الاستغلال (مصاريف العمال ،الضرائب ، الخدمات ،...الخ). ومخصصات الاهتلاكات وخسائر القيم على الأصول المادية وغير المادية .

4-3-3) ناتج الاستغلال :

ويمثل الفرق بين المستوى السابق والمخصصات غير القابلة للاسترداد ،إضافة إلى مجموع الاسترجاعات .

4-3-4) النتيجة قبل الضريبة :

وتمثل الفرق بين ناتج الاستغلال ونتيجة التنازل عن الأصول المادية وغير المادية في المؤسسة الموجهة للاستغلال، والأرباح أو خسائر الناتجة عن العناصر غير العادية.

4-3-5) الضرائب على النتائج :

العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها.

4-3-6) الناتج الصافي للسنة المالية :

ويسجل فيه نتيجة الدورة أو السنة المالية من ربح وخسارة.

4-4) جدول تـدفق الخـزينة: (الطريقة غيرا لمباشرة) :

تعتبر القائمة الرابعة الملزمة على البنوك إعدادها ونشرها، بهدف إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة (البنك) على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها ومعلومات حول كيفية استخدام هذه السيولة. ويقصد بمعادلات الخزينة التوظيفات المالية القصيرة الآجل البالغة السيولة وتعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة. في حين أن تدفقات الأموال هي خروج ودخول الأموال في الخزينة ومعادلاتها .تقسم الأنشطة على مستوى هذا الكشف المالي إلى أشطة تشغيلية وتمثل جميع الأنشطة التي تولد نتائج للبنك ماعدا التمويل

والاستثمار، أنشطة الاستثمارات الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات الخزينة، والأنشطة التمويلية هي أنشطة مصدرها التغيرات في مكونات وأهمية رأس المال وافتراضات المؤسسة. يعرض تدفق سيولة الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية بالنظر إلى اثر المعاملات دون التأثير في الخزينة وعدم التوافق والتسويات دخول وخروج أموال الخزينة العملياتية الماضية أو المستقبلية المتعلقة بالاستغلال [19] .

ويتم عرض التدفقات الخاصة بالأنشطة العملياتية والمتمثلة في [20] :

- التحصيل والدفع المرتبط بالحقوق والديون اتجاه المؤسسات المالية والزبائن والديون الممثلة بورقة مالية والأصول المالية المملوكة بغرض البيع ؛
- الدفع المرتبط باقتناء أو التنازل عن الفروع، أو اقتناء الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق، وحصص الأرباح المقبوضة؛
- التحصيل المرتبط بالتنازل عن الأصول المالية المكتسبة حتى تاريخ الاستحقاق، واكتساب الأصول المالية المتاحة للبيع والتنازل عنها؛
- التحصيل الفوائد.

ويتم عرض التدفقات من الأنشطة الاستثمارية والمتمثلة في :

- الدفع أو التحصيل المرتبط بالعقارات الموظفة ؛
- الدفع أو التحصيل المرتبط باقتناء الأصول المادية وغير المادية؛

ويتم عرض التدفقات من الأنشطة التمويلية والمتمثلة في :

- التحصيل المرتبط بإصدارات وتنازلات رؤوس الأموال ؛
- الدفع المرتبط بحصص الأرباح المدفوعة، والعوائد الأخرى غير تلك التي يمكن ربطها بالنشاط العملياتي أو الاستثماري ؛
- التحصيل والدفع المرتبط بنواتج وتسديدات الاقتراضات والديون الممثلة بورقة مالية، بما فيها الأوراق المالية لسوق مابين البنوك وأوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل؛
- التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الديون المشروطة ؛

- الدفع المرتبط بتسديدات الديون التابعة ؛
- الدفع المرتبط بالفوائد المدفوعة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن اجل استحقاقها .

4-5) جدول تغير الأموال الخاصة :

يشمل على تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية كما يلي [21] **،ويتضمن** هذا الجدول العناصر التالية **(للاطلاع أكثر انظر الجريدة الرسمية العدد 76 الملحق رقم** 04) :

- النتيجة الصافية للسنة المالية وتوزيعها؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية إذا سجل هذا التغير ضمن الأموال الخاصة ؛
- النواتج والأعباء المسجلة ضمن عناصر رؤوس الأموال؛
- عمليات الرسملة.

4-6) الملاحق :

وهي أخر قائمة أو كشف مالي يعدها البنك وتشتمل على جميع التعليقات والإيضاحات اللازمة لفهم القوائم المالية السابقة وتتضمن [22]:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية؛
- المعلومات ذات الطابع العام والتي تخص بعض العمليات الخاصة ؛
- المعلومات المتعلقة بالميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال؛
- المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛
- معلومات متعلقة برأس المال ؛
- تسيير المخاطر من تنظيم تسيير المخاطر وتصنيفها ،خطر القرض، الخطر العملياتي، خطر السيولة، وخاطر أحرى ؛
- العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الموضوع دراسة النظام المحاسبي البنكي، باعتباره نظام معلومات يعتمد على مجموعة من الممستندات كمدخلات، يقوم بمعالجتها باستعمال مجموعة من الدفاتر، ليعطينا في الأخير مجموعة كشوف مالية كمخرجات (الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال، والملاحق)، وتوصلنا الى مجموعة من النتائج :

- تم تعديل النظام المحاسبي البنكي الجزائري ابتداء من سنة 2010؛
- يعتمد النظام المحاسبي البنكي الجزائري على نفس مبادئ وقواعد التقييم للنظام المحاسبي المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- يعتمد النظام المحاسبي البنكي على مخطط حسابات يختلف عن تلك التي تستعمله المؤسسات الاقتصادية، ويضم ثمانية مجموعات من واحد الى تسعة؛
- المجموعات الخمسة الأولى خاصة بالميزانية، والمجموعة السادسة والسابعة خاصة بجدول النتائج ،بينما المجموعة التاسعة خاصة بكشف خارج الميزانية ؛
- هناك بعض حسابات المجموعات نجده ضمن عناصر الأصول أو الخصوم وهذا حسب الرصيد، معناه اذا كان الرصيد مدين يدرج ضمن الأصول اذا كان الرصيد دائن يدرج ضمن عناصر الخصوم ؛
- يحث هذا النظام على ضرورة إعداد ونشر خمسة كشوف مالية، تتوافق مع النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، إلا انه يضيف قائمة سادسة "خارج الميزانية " والخاصة بالتزامات البنك ؛
- ترتب عناصر ميزانية البنك حسب درجة السيولة المتناقصة؛
- ترتب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاقية المتناقصة؛

اختبار الفرضيات:من خلال هدا الملخص يمكن أن نستنتج صحة الفرضيات من عدمها كما يلي :

الفرضية الأولى : "بالنظر الى سبب تغيير أو تعديل النظام المحاسبي البنكي ،يمكن القول أن هذا الأخير يعتمد على بعض مبادئ النظام المحاسبي المالي "،من خلال ما سبق نستنتج أن النظام

المحاسبي البنكي يعتمد على نفس مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي وهذا ما يثبت صحة هده الفرضية .

الفرضية الثانية : نظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنوك فهي تقوم بإعداد قوائم مالية تختلف عن تلك التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الاقتصادية. من خلال ما سبق رأينا أن النظام المحاسبي المالي البنكي يعتمد على نفس القوائم الى نص عليها النظام المحاسبي المالي (مع الاختلاف في المحتوى لاختلاف طبيعة النشاط) ،إلا انه يحث على إعداد قائمة سادسة إضافية والمتمثلة في خارج الميزانية ،وهذا ما يثبت خطأ الفرضية .

الهوامش والمراجع::

1-انهاري تالت امين ،تقييم نظام المعلومات للتسيير في المؤسسة الجزائرية ، اطروحة دكتوراه دولة (تخصص نظام المعلومات للتسيير) ،كلية العولم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، 2001-2002.ص 15 .

2-إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري) ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000.ص 02.

3-عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء عبد القادر الجنالي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار الميسرة للنشر و الطباعة ، عمان، الطبعة الرابعة ،2009، ص ص 29-30.

4 -حاج قويدر قورين ، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (إسقاط على حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشلف،دفعة 2012-2013، ص35.

5-عامر إبراهيم قنديلجي ، ص 30 ،مرجع سبق ذكره.

6-عامر ابراهيم قنديلجي ، ص 35،مرجع سبق ذكره.

7-حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص 205.

8-زهير الحدرب ولؤي وديان ، محاسبة البنوك ،دار البداية لناشرون والموزعون ، ،عمان ، الطبعة الأولى ،2012، ص 20-27.

9-عبد المقصود دبيان ،محمد سمير الصبان ،دار المعرفة الجامعية ،لبنان ، 1999، ص ص 16-17.

10-فائق شقير وعاطف أخرس ،محاسبة البنوك ،عمان ، 2000، ص ص 29-30.

11-بن فرج زوينة ،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/ 2013،ص 119-126

12- الجريدة الرسمية العدد 76، الصادرة في 12محرم 1431الموافق لـ 29ديسمبر سنة : 2009، المادة 4-5-6 ص 13.

13-الجريدة الرسمية ل2009/03/25 ، ص 06.

14- نظام رقم 09_04مؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق ل23يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات والقواعد المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

15- النظام رقم 05-09 المؤرخ في 29شوال 1430 الموافق ل18 أكتوبر 2009يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها (الجريدة الرسمية العدد 76)،المادة 7 ص 20-21-22.

16-الجريدة الرسمية العدد 76 ، ص 23،مرجع سبق ذكره.

17- الجريدة الرسمية العدد 76 ، ص 25-26،مرجع سبق ذكره.

18- الجريدة الرسمية العدد 76 ، ص 29،مرجع سبق ذكره.

19- الجريدة الرسمية العدد 76 ، ص 30،مرجع سبق ذكره.

20- الجريدة الرسمية العدد 76 ، ص 32،مرجع سبق ذكره.

21- الجريدة الرسمية العدد 76 ، ص 32-33-34،مرجع سبق ذكره.